

وقائع وآفاق في المنطقة العربية مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية

2020-2021 - موجز



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقفٍ وعزمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

وقائع وآفاق في المنطقة العربية

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية

2020-2021 - موجز



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصادر الصور:

صور الغلاف: © iStock.com/dinosmichail

© [iStock.com/Ergin Yalcin](https://iStock.com/ErginYalcin)

© iStock.com/MicroStockHub

© iStock.com/Sarinyapinngam

المحتويات

6

1. السياق العالمي

8

2. التطورات المتوقعة في النفط والغاز والفوسفات

10

3. تطور الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية

12

4. الوضع المالي والديون في البلدان العربية

14

5. سوق العمل والفقر

وقائع

يؤثر انتشار حملات **التطعيم** في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم البلدان المتقدمة النمو والعديد من البلدان العربية بشكل **إيجابي** على **النشاط الاقتصادي العالمي** ويرفع أسعار النفط، لتتعاثر اقتصادات جميع **البلدان العربية المصدرة للنفط**. ومن المتوقع أن تزيد بلدان مجلس التعاون الخليجي ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة **3.5 في المائة في عام 2021**.

تتوقع الإسكوا للمنطقة العربية في عام 2021 نمواً إجمالياً نسبته **4.3 في المائة**.



لا تزال بين **البلدان العربية** تفاوتات واضحة، فالعديد من **البلدان المتوسطة الدخل** لا تزال متأخرة في **حملات التلقيح**، وسيؤثر هذا التأخير على **قطاع السياحة** فيها.



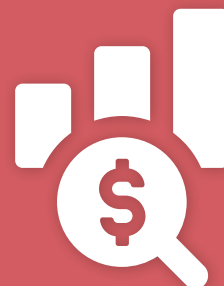
سيكون **للسلام** المتوقع، ولا سيما في **ليبيا**، تأثير غير عادي على البلدان التي مزقتها الحروب والبلدان المجاورة.



من المتوقع أن تشهد البلدان المتأثرة بالنزاعات الانتعاش الأكبر وقد كانت أيضاً الأكثر تأثراً بجائحة **كوفيد-19**. ومن المتوقع أن يرتفع **ناتجها المحلي الإجمالي** في المتوسط **بنسبة 8.4 في المائة في عام 2021**. أما البلدان العربية المتوسطة الدخل، فسيكون النمو فيها أبطأ ليلعب **نسبة 5 في المائة في عام 2021**. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش بطيئاً نوعاً ما في أقل البلدان العربية نمواً حيث ستبلغ نسبته **1.2 في المائة في عام 2021**.

في غياب أي دعم دولي وأي إصلاحات جديدة، لن تتمكن العديد من **البلدان العربية** من الوفاء بالتزاماتها، ما سيستب **أزمة دين كبرى**.

كان لجائحة **كوفيد-19** أثر مقلق على **المالية العامة** والقدرة على **تحمل الديون**. وفي **البلدان العربية المتوسطة الدخل**، من المتوقع أن تبلغ نسبة العجز العام **11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي**، وأن تقارب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي **90 في المائة**. والسبب في ارتفاع هاتين النسبتين هو حزم التحفيز الواسعة النطاق التي أقرت في المنطقة للتصدي لآثار الجائحة.



ستلزم المعدلات الإجمالية **للبطالة** في المنطقة العربية **11.3 في المائة في عام 2021**. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى ما تضم المنطقة من أعداد كبيرة من اللاجئين، والنازحين، والشباب الوافدين إلى **سوق العمل**.



1. السياق العالمي

بعد أن شهد الاقتصاد العالمي ركوداً عميقاً في عام 2020، من المتوقع أن يتعافى في عام 2021 وأن يسجل نمواً بنسبة 4.7 في المائة. ومن المتوقع أيضاً أن يظل تضخم أسعار الاستهلاك منخفضاً، ولكنه سيشهد زيادةً طفيفة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا في أعقاب الحوافز المالية غير المسبوقة التي أقرتها الحكومات من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تنخفض البطالة من 6.8 في المائة في عام 2020 إلى 6.4 في المائة في عام 2021، ولكنها ستظل في السنوات القليلة المقبلة أعلى من مستوى عام 2019 الذي بلغ 5.8 في المائة. غير أن حجم هذا التعافي مشروط بنجاح عملية نشر لقاحات كوفيد-19 التي يمكن أن تسهل استئناف الأنشطة السياحية. ومع ذلك، هناك مخاطر كبيرة تلوح في الأفق. ففي آذار/مارس 2021، دخلت أوروبا مرحلة جديدة من الإغلاق، ويجري نشر اللقاحات ببطء. لذلك، لا يُتوقع التعافي الاقتصادي قبل النصف الثاني من العام الجاري. وفي الولايات المتحدة، توقعت الإدارة الجديدة تطعيم جميع البالغين بحلول نهاية أيار/مايو 2021.



الجدول 1. النمو والتضخم في المناطق الرئيسية في العالم

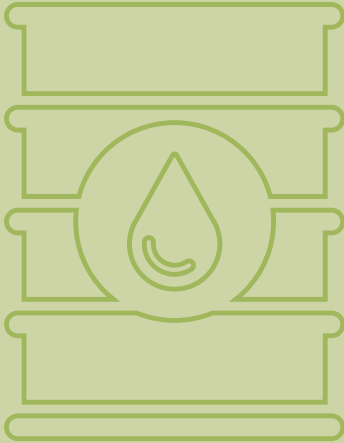
التضخم		الناتج المحلي الإجمالي		
2021	2020	2021	2020	
3.4	4.5	4.7	-4.2	العالم
1.4	0.9	4	-5.6	الاقتصادات المتقدمة
1.9	1.3	3.4	-3.9	الولايات المتحدة
1.1	0.7	4.8	-7.4	الاتحاد الأوروبي
4.9	4.1	3.4	-3.4	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
4.5	3.3	3	-4	الاتحاد الروسي
6.3	9.8	5.6	-2.4	الاقتصادات النامية
9	14.5	3.8	-4.3	أفريقيا
3.1	3.8	6.5	-0.5	شرق وجنوب آسيا
2.1	3.1	7.2	2.4	الصين
6.6	8	7	-5.7	الهند
17.6	31.2	3.8	-8	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
15.9	21.4	4.9	-1.3	أقل البلدان نمواً

المصدر: توقعات الإسكوا بالاستناد إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية. www.un.org/development/desa/dpad/world-economic-forecasting-model-wefm-2018.html

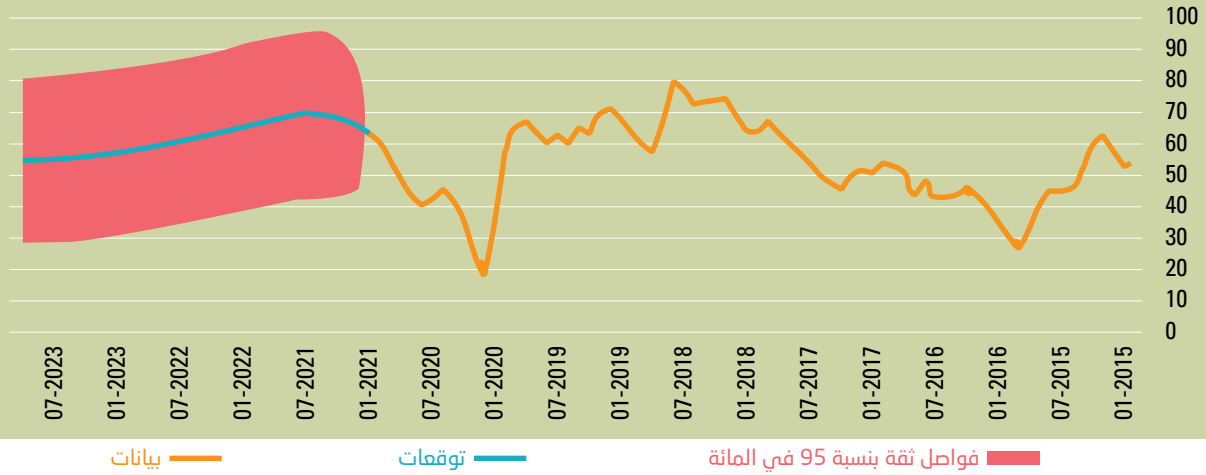
2. التطورات المتوقعة في النفط والغاز والفوسفات

سيكون للتعافي الاقتصادي أثر كبير على سوق السلع الأساسية. ووفقاً لآخر تقديرات الرابطة الدولية للطاقة (شباط/فبراير 2021)، سيزداد الطلب على النفط بمعدل 5.4 مليون برميل يومياً في عام 2021، مما يتيح استعادة نحو 60 في المائة من الحجم المفقود في عام 2020. وإن هذه الزيادة المتوقعة في الطلب تنعكس في سعر النفط، حيث تجاوز سعر سلة أوبك 60 دولاراً للبرميل في شباط/فبراير 2021 وكان من المتوقع أن يصل إلى 65 دولاراً للبرميل في آذار/مارس 2021. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن ميزانيات البلدان العربية المصدرة للنفط ستكون أفضل بكثير مما كان متوقعاً. وقد جددت منظمة "أوبك بلس" التزامها بخفض المخزون الذي تراكم في عام 2020 بسبب حرب الأسعار بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، مؤكدة أن الزيادة في الإنتاج ستكون بطيئة. ومع ذلك، أدت طفرة أسعار النفط إلى زيادة إنتاج النفط الصخري في كندا والولايات المتحدة.

والتوقعات مماثلة بالنسبة لأسعار الغاز، نظراً لارتباطها القوي بأسعار النفط، ومن المتوقع أن تكون مستقرة وأن تنخفض لاحقاً. وقد ارتفعت أسعار الفوسفات بشكل كبير خلال النصف الثاني من عام 2020، وتضاعف تقريباً سعر الفوسفات الثنائي الأمونيوم بين حزيران/يونيو 2020 وشباط/فبراير 2021. ويُعزى هذا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية إلى زيادة السيولة العالمية، ومن شأنه تخفيف العبء على ميزانيات الدول المصدرة للسلع الأساسية، ولكنه سيؤجج التضخم أيضاً في عام 2021.

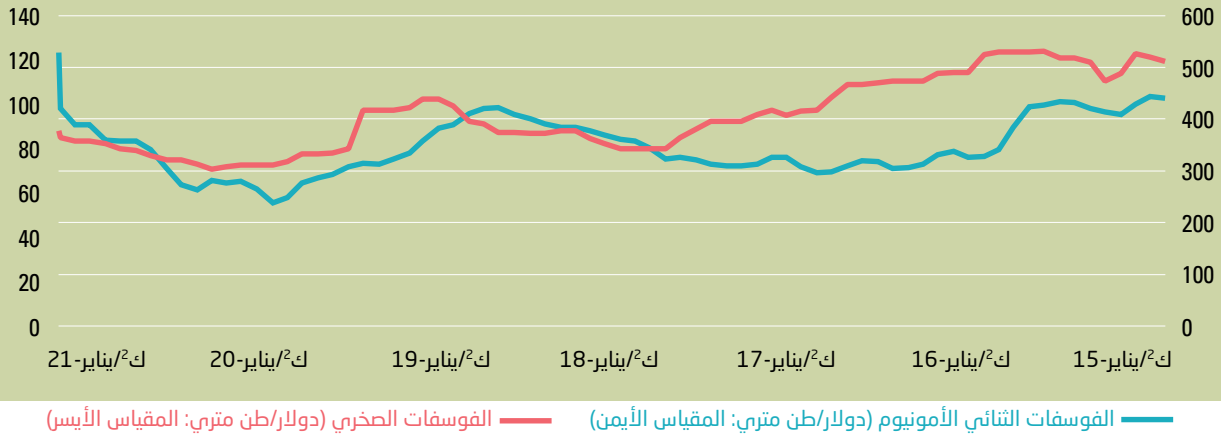


الشكل 1. توقعات أسعار النفط حتى عام 2023



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 2. أسعار الفوسفات الثنائي الأمونيوم والفوسفات الصخري



المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات أسواق السلع الأساسية، 2021. www.worldbank.org/en/research/commodity-markets

3. تطور الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية

تُقيّم آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية على أساس السيناريوهين التاليين: سيناريو خط الأساس الذي يبلغ فيه متوسط سعر النفط 53 دولاراً للبرميل، وسيناريو بديل حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 65 دولاراً للبرميل. وفي السيناريوهين، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 4.3 في المائة في عام 2021.

ويتيح التعافي المتوقع في سوق النفط انتعاشاً متواضعاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث يمكن أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.5 في المائة في عام 2021. وإذا وصلت أسعار النفط إلى 65 دولاراً للبرميل، فقد يصل النمو إلى 3.6 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، فإن التعافي في قطاعي النقل الجوي والسياحة سيستغرق المزيد من الوقت لأن الحملة العالمية لنشر لقاحات كوفيد-19 لن تُنجز قبل نهاية عام 2021.

وتشير التوقعات إلى أن البلدان العربية المتوسطة الدخل التي تأثرت تأثراً شديداً بالجائحة في عام 2020 قد تشهد انتعاشاً تقنياً في عام 2021. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 5 في المائة في عام 2021 لسيناريو خط الأساس، و4.8 في المائة للسيناريو البديل. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التعافي على جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل، باستثناء لبنان حيث سيظل النمو سلبياً بمعدل 4.6- في المائة في عام 2021 لسيناريو خط الأساس. ويتوقف تحسن الحالة الاقتصادية في لبنان على تشكيل حكومة جديدة وعلى اعتماد مجموعة إصلاحات وتنفيذها بدعم من صندوق النقد الدولي وغيره من المانحين الدوليين. ويمكن أن يشهد كل من تونس والمغرب انتعاشاً تدريجياً، وقد تصل نسبة النمو إلى 3.9 في المائة و5.5 في المائة في عام 2021، على التوالي، في السيناريوهين ولا يزال هذان البلدان متأثرين بالإغلاق العالمي وبالأداء المتدني لقطاعي الزراعة والسياحة. وستستفيد الجزائر من انتعاش أسعار النفط، وستسجل نمواً اقتصادياً بنسبة 5.2 في المائة في عام 2021 وبنسبة 5.4 في المائة في السيناريو البديل، وذلك بفضل الزيادة في أسعار سوق النفط. ولا يزال معدل نشر اللقاحات بطيئاً نسبياً في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يتراوح بين 4 في المائة في المغرب و0.26 في المائة في لبنان.

ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات البلدان المتأثرة بالنزاع نمواً بنسبة 8.4 في المائة في عام 2021 في سيناريو خط الأساس، وبنسبة 8.5 في المائة في عام 2021 في السيناريو البديل. ويعزى هذا الأداء بشكل رئيسي إلى عملية السلام المحتملة التي انطلقت في ليبيا في شباط/فبراير 2021، والتي يمكن أن تؤدي إلى استقرار البلاد. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تنمو ليبيا بأكثر من 92 في المائة في عام 2021. وسيكون هذا الأداء المذهل مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط.



أما البلدان العربية الأقل نمواً، فمن المتوقع أن تنمو بنسبة 1.2 في المائة فقط في عام 2021 في السيناريوهين. وتواجه المنطقة تحديين رئيسيين هما الاستقرار السياسي والحالة الاجتماعية والاقتصادية. وسيشهد السودان ركوداً في النمو الاقتصادي بنسبة 1 في المائة، في حين يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي إلى 4.5 في المائة في عام 2021.

الجدول 2. النمو والتضخم في المنطقة العربية

سيناريو خط الأساس (سعر برميل النفط 53 دولاراً)								السيناريو البديل (سعر برميل النفط 65 دولاراً)
الناتج المحلي الإجمالي				التضخم				التضخم
2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021
-6	8.2	4.3	-6	5.8	8.2	4.3	-6	-6
2.2	1.1	3.6	-4.6	2.2	1.1	3.5	-4.6	2.2
1.5	-1.6	3.3	-5.2	1.5	-1.6	3.6	-5.2	1.5
1.4	-2.3	3.8	-5.4	1.3	-2.3	2.4	-5.4	1.4
1.6	-0.5	2.6	-6.4	1.6	-0.5	2.7	-6.4	1.6
0.2	-2.4	5	-4.1	0.2	-2.4	4.2	-4.1	0.2
2.7	1.9	4.7	-5.6	2.7	1.9	4.9	-5.6	2.7
3.1	3.6	3.2	-4.1	3.1	3.6	3.2	-4.1	3.1
5.7	8.2	4.8	-5	5.6	8.2	5	-5	5.7
1.1	0.3	4.4	-5.4	1	0.3	4.4	-5.4	1.1
3.8	5.1	3.9	-8.8	4.1	5.1	3.9	-8.8	3.8
3.3	1.9	5.4	-7.7	3.3	1.9	5.2	-7.7	3.3
22.5	74.1	-6.6	-31.2	20.9	74.1	-4.6	-31.2	22.5
6.5	5.1	5.4	0.2	6.5	5.1	5.4	0.2	6.5
1.2	0.7	5.5	-7	1.1	0.7	5.5	-7	1.2
6	5.3	8.5	-16.8	5.9	5.3	8.4	-16.8	6
34.2	41.7	4.5	-7.4	33.9	41.7	4.5	-7.4	34.2
0.9	0.5	5.5	-11.1	0.9	0.5	5.4	-11.1	0.9
1.6	-0.9	3.3	-7.9	1.5	-0.9	3.3	-7.9	1.6
11.4	4.8	92.4	-68.9	11.3	4.8	92.8	-68.9	11.4
15.6	12.1	-0.8	-5.2	15.5	12.1	-1.1	-5.2	15.6
65.1	124	1.2	-3.2	65.1	124	1.2	-3.2	65.1
2.5	2.5	2.9	-1.9	2.5	2.5	2.9	-1.9	2.5
3	1.6	4.5	-1	3	1.6	4.5	-1	3
73.5	141	1	-3.3	73.5	141	1	-3.3	73.5
2.7	3.9	2.7	-3.7	2.7	3.9	2.7	-3.7	2.7
2.8	2.2	1.9	-2.9	2.7	2.2	1.9	-2.9	2.8

المصدر: توقعات الإسكوا بالاستناد إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

4. الوضع المالي والديون في البلدان العربية

في عام 2021، زادت القيود على الحيز المالي للاقتصادات العربية نتيجةً لمجموعات الحوافز التي أقرتها عدة حكومات في المنطقة للتخفيف من آثار الجائحة، ونتيجةً للزيادة الكبيرة في الإنفاق على الصحة وللانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي في المنطقة العربية إلى 11.2 في المائة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، في حين يُتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 67.9 في المائة في عام 2021 في سيناريو خط الأساس. غير أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى خفض العجز المالي في المنطقة العربية إلى 9.8 في المائة في عام 2021، مدفوعاً بزيادة الإيرادات الحكومية في البلدان العربية المصدرة للنفط.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، سيرتفع العجز المالي إلى 11.3 في المائة في عام 2021 في سيناريو خط الأساس بسبب زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تمويل نشر اللقاحات، وتسديد خدمة الديون المتراكمة في عام 2020، وتحفيز الاقتصاد بعد عام من الركود العميق. ومع ذلك، إذا وصل سعر النفط إلى 65 دولاراً للبرميل، يمكن أن ينخفض العجز المالي في عام 2021 بما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وأن يصل إلى 9.2 في المائة. وعلى سبيل المثال، تنوي المملكة العربية السعودية في عام 2021 استئناف مشاريعها في مجال الاستثمار الرأسمالي العام. وسيرتفع العجز المالي في عُمان إلى مستوى غير مسبوق يبلغ 25.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، في حين يُتوقع أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 111.6 في المائة في عام 2021 في سيناريو خط الأساس. ومن المتوقع أن يبلغ العجز المالي 23.4 في المائة فقط، في السيناريو البديل، في حين يُتوقع أن تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة إلى حد كبير وأن تبلغ حوالي 109.3 في المائة في عام 2021. ويتطلب هذا الوضع اتخاذ إجراءات عاجلة في عُمان، مثل فرض ضرائب على دخل الأفراد الأثرياء اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2022، وخفض الدعم على الكهرباء والمياه قبل إزالته بالكامل بحلول عام 2025، وتوسيع نطاق الإعفاء من رسوم التأشيرة إلى العديد من البلدان لجذب السياح.

وقد يؤدي التعافي الاقتصادي المتوقع في البلدان العربية المتوسطة الدخل إلى زيادة الإيرادات الحكومية وإلى تثبيت العجز المالي عند نسبة 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. ويمكن تعزيز هذا الاستقرار إذا وصل سعر النفط إلى 65 دولاراً للبرميل. وستعود هذه النتيجة أساساً إلى تحسن الرصيد المالي في الجزائر. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الدين مرتفعة في البلدان العربية المتوسطة الدخل، حيث تجاوزت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 89 في المائة في عام 2021 بسبب لجوء العديد من البلدان إلى الاقتراض لتمويل عملية نشر اللقاحات وللمساهمة في استثمارات البنية التحتية.

ويُتوقع أن تشهد البلدان العربية المتأثرة بالنزاع تدهوراً في وضعها المالي بسبب العجز الكبير في ليبيا. غير أن ليبيا ستستفيد من استئناف إنتاج النفط بعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار، ومن المتوقع أن تزيد من إنفاقها على البنية التحتية وعلى إعادة الإعمار. وفي المقابل، ستظل البلدان العربية الأقل نمواً تعاني من ارتفاع مستويات الديون خلال الفترة نفسها.



الجدول 3. العجز المالي والديون كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

سيناريو خط الأساس (سعر برميل النفط 53 دولاراً)				السيناريو البديل (سعر برميل النفط 65 دولاراً)				
الرصيد المالي	الديون الحكومية	الرصيد المالي	الديون الحكومية	الرصيد المالي	الديون الحكومية	الرصيد المالي	الديون الحكومية	
2021	2020	2021	2020	2021	2020	2021	2020	
-9.4	-11.2	64.1	67.9	-9.4	-11.2	64.1	66.6	مجموع البلدان العربية
-9.3	-11.3	39.7	47.1	-9.3	-11.3	39.4	45.4	بلدان مجلس التعاون الخليجي
-1.3	-2.5	28	29.3	-1.3	-2	28	28.9	الإمارات العربية المتحدة
-16	-16	126.3	138.6	-16	-15.2	126.3	135.7	البحرين
-22.4	-25.7	89.9	111.6	-22.4	-23.4	89.9	109.3	عُمان
4.4	2.9	50.5	49.5	4.4	3	50.5	48.9	قطر
-0.1	1.6	12.1	9.6	-0.1	1.6	12.1	9.6	الكويت
-14.3	-16.3	38.5	52.3	-14.3	-13.3	38.5	49.3	المملكة العربية السعودية
-9.4	-9.3	89.8	89.9	-9.4	-8.9	89.8	89.1	البلدان العربية المتوسطة الدخل
-7.9	-8.2	92.5	95.3	-7.9	-8.2	92.5	95.2	الأردن
-7.2	-7.7	84	84.5	-7.2	-7.6	84	84.2	تونس
-18.2	-17.5	65.5	77.7	-18.2	-15.2	65.5	75.2	الجزائر
-52.6	-47.2	299.4	281.1	-52.6	-45.9	299.4	281.1	لبنان
-7.3	-7.7	85	82.3	-7.3	-7.7	85	82.2	مصر
-10	-8.4	82.9	85.3	-10	-8.5	82.9	85.2	المغرب
-11.5	-10	64.1	58.9	-11.5	-10	64.1	58.7	البلدان المتأثرة بالنزاع
-11.5	-10	64.1	58.9	-11.5	-10	64.1	58.7	الجمهورية العربية السورية
-0.8	-0.9	50	47.6	-0.8	0.2	50	46.3	العراق
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	دولة فلسطين
-131	-76.7	غير متوفر	غير متوفر	-131	5.67-	غير متوفر	غير متوفر	ليبيا
-5.8	-6.2	67	69	-5.8	-5.9	67	68.4	اليمن
-3.8	-6.1	236.7	229.1	-3.8	-6.1	236.7	229	البلدان العربية الأقل نمواً
0.4	0.2	24.3	22.8	0.4	0.2	24.3	22.8	جزر القمر
-5.7	-5.4	44.2	46.8	-5.7	-5.4	44.2	46.8	جيبوتي
-6.7	-7.7	259	251	-6.7	-7.7	259	259	السودان
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الصومال
1.4	-0.1	69.4	66.1	1.4	-0.1	69.4	66	موريتانيا

المصدر: توقعات الإسكوا بالاستناد إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

5. سوق العمل والفقر

في عام 2021، لا تزال المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات الاجتماعية، بما في ذلك تزايد الفقر والبطالة، واستمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وانتشار عدد كبير من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة في المنطقة إلى 11.3 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، ستظل البطالة مرتفعة في البلدان التي تواجه مخاطر سياسية وعدم استقرار، مثل تونس ولبنان، وفي البلدان المتأثرة بالنزاع وفي العديد من البلدان العربية الأقل نمواً.

ومن المتوقع أن يظل معدل فقر الدخل مرتفعاً بشكل ملحوظ في العديد من البلدان العربية في عام 2021. وتشير التوقعات إلى أن السياحة ستستأنف في البلدان المتوسطة الدخل في ظل نشر اللقاحات والتعافي العالمي المتوقع، ولكن الفقر لن ينخفض سوى قليلاً في عام 2021 ليلبلغ 18.8 في المائة. وفي عام 2021، من غير المتوقع أن ينخفض الفقر انخفاضاً كبيراً في البلدان المتأثرة بالنزاع وفي البلدان العربية الأقل نمواً حيث يبلغ 55.4 في المائة و41 في المائة على التوالي. وتمثل النزاعات وموجات النزوح عبئاً ثقيلاً على البلدان المتأثرة بالنزاع، في حين تواجه أقل البلدان نمواً تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة وانخفاضاً في المعونة الرسمية.

ولا تزال المنطقة العربية تستضيف أكثر من 6 ملايين لاجئ وأكثر من 11 مليون شخص نازح داخلياً. وقد أثرت الجائحة وما يرتبط بها من تداعيات بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة، ولا سيما لبنان، تأثيراً شديداً على مجتمعات اللاجئين. ومن بين اللاجئين السوريين البالغ عددهم 5.6 مليون شخص في البلدان العربية، يعيش أكثر من النصف في الفقر اليوم. أما بالنسبة للمساواة بين الجنسين، فما زالت المنطقة العربية تشهد أكبر فجوة بين الجنسين في العالم (حوالي 40.05 في المائة)، وهي فجوة تفاقمت بسبب الجائحة وعمليات الإغلاق المتصلة بها.



الجدول 4. معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية

نسبة عدد الفقراء (خط الفقر الوطني)		معدل البطالة		
2021	2020	2021	2020	
8.8	8.9	11.3	12	مجموع البلدان العربية
غير متوفر	غير متوفر	4.2	4.5	بلدان مجلس التعاون الخليجي
غير متوفر	غير متوفر	2.1	2.6	الإمارات العربية المتحدة
غير متوفر	غير متوفر	2.1	3.6	البحرين
غير متوفر	غير متوفر	0.4	1.4	عُمان
غير متوفر	غير متوفر	0.1	0.1	قطر
غير متوفر	غير متوفر	0.8	0.9	الكويت
غير متوفر	غير متوفر	7.2	7.4	المملكة العربية السعودية
18.8	20.9	12	12.8	البلدان العربية المتوسطة الدخل
21.7	23.1	28.1	24.7	الأردن
17.2	19.1	18.3	18.7	تونس
4.5	5.2	16	16.3	الجزائر
47.4	57.9	25.8	40	لبنان
28.5	31.1	8	8.5	مصر
3.4	4.3	10	10.5	المغرب
55.4	55.6	14.6	15.3	البلدان المتأثرة بالنزاع
87.8	87.8	12.3	10.9	الجمهورية العربية السورية
23	24.8	16.2	17.3	العراق
35.7	36.2	27.7	28	دولة فلسطين
غير متوفر	غير متوفر	11	17.7	ليبيا
83	81.7	12.7	12.1	اليمن
41	40.1	16	16.4	البلدان العربية الأقل نمواً
41.6	41.9	7.3	7.9	جزر القمر
18.2	19.1	59.1	58.9	جيبوتي
42	41	16.9	17.3	السودان
غير متوفر	غير متوفر	11	11.5	الصومال
35.8	35.4	9.9	10.5	موريتانيا

المصدر: توقعات الإسكوا؛ ومنظمة العمل الدولية، تقديرات من مرصد منظمة العمل الدولية: كوفيد-19 وعالم العمل، الطبعة الرابعة، 27 أيار/مايو 2020.



